الأمم المتحدة

A/64/L.8

الجمعية العامة

Distr.: General
4 November 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٧ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، تشاد، توفالو، الجبل الأسود، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، سان مارينو، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، صربيا، الصومال، الصين، غابون، غامبيا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: مشروع قرار

الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨/٦٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وإلى جميع قراراتها السابقة ذات الصلة،

061109 061109 09-59387 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن والبيانات الصادرة عن رئيس مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القرارات ١٦٥٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ و ١٨١٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، و ١٨٦٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ١٨٩٠ (٢٠٠٩) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وكذلك إلى البيانين اللذين أدلى بهما رئيس المجلس في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨[(١)] وفي ١٥ تموز/يوليه، ٢٠٠٩[(٢)]،

وإذ تؤكد من جديد التزامها القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإذ ترحب بأول انتخابات في أفغانستان تدار بالكامل تحت مسؤولية السلطات الأفغانية بدعم من المجتمع الدولي، وإذ تشيد بالشجاعة التي أبداها الشعب الأفغاني بمشاركته النشيطة في العملية الانتخابية والمشاركة في الانتخابات على الرغم من التهديدات الأمنية والحوادث التي تسببت بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير الشرعية الأخرى والمتورطين في تجارة المخدرات، وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها المؤسسات ذات الصلة لمعالجة المخالفات التي قامت المؤسسات الانتخابية في أفغانستان بتحديدها، ولكفالة وجود عملية موثوق بها وشرعية وفقا لقانون الانتخاب الأفغاني في إطار الدستور الأفغاني، وإذ تحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على احترام سيادة القانون، وعلى الاستمرار في تحمل المسؤولية عن الاستقرار والوحدة في أفغانستان، وإذ تشدد على ضرورة قيام حكومة أفغانستان الجديدة ببناء علاقة متجددة من الثقة مع مواطنيها من خلال تحقيق نتائج ملموسة وواضحة للعيان،

وإذ تؤكد من جديد دعمها المتواصل لتنفيذ اتفاق أفغانستان المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[(٣)]، الذي يوفر إطار الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، وكذلك إعلان مؤتمر باريس لدعم أفغانستان المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وإذ تذكر

---

(١) S/PRST/2008/26، انظر قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ – ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(٢) S/PRST/2009/21، انظر قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ – ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

(٣) S/2006/90، المرفق.

في هذا الصدد بروح وأحكام اتفاق بون المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١[٤]، وإعلان برلين المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بما في ذلك مرفقاته[٥]،

وإذ تسلم مرة أخرى بالترابط الذي يسم التحديات الماثلة في أفغانستان، وإذ تؤكد من جديد أن أوجه التقدم المستدام في مجالات الأمن والحكم وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية وفيما يتعلق بمسألة مكافحة المخدرات الشاملة لعدة قطاعات يعزز كل منها الآخر، وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات على نحو متسق،

وإذ تكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى التصدي للتحديات الماثلة في أفغانستان، ولا سيما تزايد الأنشطة الإجرامية والإرهابية المتسمة بالعنف التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير المشروعة والأفراد الضالعون في تجارة المخدرات، وبخاصة في الجنوب والشرق، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية ومكافحة الفساد والتعجيل بإصلاح قطاع العدل وتشجيع المصالحة الوطنية، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ والقرارات الأخرى ذات الصلة، وعملية تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية والعودة الآمنة والطوعية للأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة منظمة تكفل كرامتهم، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تدين بأشد العبارات جميع الاعتداءات، بما فيها الاعتداءات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية وعمليات الاختطاف التي تستهدف المدنيين والقوات الأفغانية والدولية وأثرها الضار على جهود تحقيق الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان، وإذ تدين كذلك لجوء حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية إلى استخدام المدنيين دروعا بشرية،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء تصاعد أعمال العنف في أفغانستان في الآونة الأخيرة، وبخاصة في الجنوب والشرق، وإذ تسلم بتزايد الأخطار التي تشكلها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية، وكذلك التحديات المرتبطة بالجهود الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار،

---

(٤) اتفاق بشأن ترتيبات مؤقتة في أفغانستان ريثما يعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة (انظر S/2001/1154).

(٥) متاح على الموقع www.unama-afg.org.

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء ارتفاع عدد الضحايا في صفوف المدنيين، وإذ تحيط علما بالبيانات ذات الصلة التي أدلت بها السلطات الأفغانية وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة في هذا الصدد، وإذ تشير إلى أن حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الضحايا المدنيين، وإذ تدعو إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ تعترف بالجهود الإضافية التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات الدولية الأخرى لكفالة حماية السكان المدنيين، وإذ تهيب بهذه القوات أن تواصل بذل جهود حثيثة في هذا المجال، وبخاصة عن طريق الاستعراض المستمر لأساليب العمل والإجراءات والقيام، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، باستعراض الحالات التي يبلغ فيها عن وقوع ضحايا من المدنيين والتحقيق فيها عندما ترى حكومة أفغانستان أن من المناسب إجراء تلك التحقيقات بصفة مشتركة،

وإذ تلاحظ أهمية أن تكون الحكومة الوطنية شاملة للجميع وممثلة للتنوع العرقي للبلد وأن تكفل أيضا مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة،

١ - **تؤكد** الدور الأساسي والمحايد الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وتعرب عن تقديرها وتأييدها القوي لكل الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص في هذا الصدد، وترحب بالدور الرائد الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق الجهود المدنية الدولية، مسترشدة في ذلك بمبدأ تعزيز تولي أفغانستان زمام الأمور والقيادة؛

٢ - **ترحب** بتقارير الأمين العام[٦] وبالتوصيات الواردة فيها؛

٣ - **تؤكد من جديد** أن اتفاق أفغانستان[٣]، بما في ذلك مرفقاته، يظل الأساس المتفق عليه للعمل الذي يقوم به كل من أفغانستان والمجتمع الدولي، وتشدد على ضرورة إجراء حوار مكثف مع حكومة أفغانستان بهدف تجديد اتفاق أفغانستان في عام ٢٠١٠ وفقا لزيادة تولي حكومة أفغانستان لزمام الأمور وزيادة مسؤوليتها، وتكرر في هذا الصدد تأكيد تقديرها لاستراتيجية أفغانستان الإنمائية الوطنية؛

---

(٦) A/62/722-S/2008/159، و S/2008/434، و A/63/372-S/2008/617، و A63/751-S/2009/135، و A/63/892-S/2009/323، و A/64/364-S/2009/475.

٤ - **ترحب أيضا** في هذا الصدد بالدعم الذي أعرب عنه الأمين العام لعقد مؤتمر دولي حول أفغانستان، بالتعاون مع حكومة أفغانستان الجديدة؛

٥ - **تعرب عن قلقها البالغ** إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها والناجم عن ازدياد أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية، بما فيها الجماعات الضالعة في تجارة المخدرات، وتدين بشدة جميع أعمال العنف والتخويف التي ترتكب في أفغانستان، ولا سيما في الأجزاء الجنوبية والشرقية، بما في ذلك الهجمات الانتحارية؛

٦ - **تعرب في هذا الصدد عن بالغ أسفها** لما ينجم عن ذلك من خسائر في الأرواح وأضرار مادية للمدنيين الأفغان والمدنيين من جنسيات أخرى، بمن فيهم أفراد الوكالات الأفغانية والدولية وجميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي الهيئات الدبلوماسية، وكذلك أفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وتحيي جميع من فقدوا أرواحهم؛

٧ - **تؤكد** ضرورة قيام حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بمواصلة العمل معا بشكل وثيق في التصدي لهذه التحديات المتمثلة في الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية، والتي تشكل خطرا يهدد العملية الديمقراطية والتعمير والتنمية الاقتصادية في أفغانستان، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل للتدابير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وتدعو جميع الدول الأعضاء الى عدم منح هذه الجماعات أي نوع من الملاذ الآمن أو الدعم المالي والمادي والسياسي؛

٨ - **تلاحظ مع القلق** أن الحالة الأمنية هي السبب في وقف بعض المنظمات عملها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية في بعض أجزاء أفغانستان أو الحد منها؛

٩ - **تؤكد** أهمية توفير الأمن الكافي، وترحب بوجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية في جميع أنحاء أفغانستان، وتهيب بالدول الأعضاء أن تواصل الإسهام في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى وأن تستمر في تطوير أفرقة تعمير المقاطعات بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛

١٠ - **تلاحظ**، في سياق النهج الشامل، أوجه التآزر بين أهداف البعثة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية؛

١١ - **تلاحظ أيضا** أن المسؤولية عن توفير الأمن وسيادة القانون والنظام في جميع أنحاء البلد تقع على عاتق حكومة أفغانستان التي تدعمها القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وتعترف بالتقدم المؤسسي المحرز في هذا الصدد وبالتنسيق المتواصل بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية والتحالف؛

١٢ - **تؤكد** أهمية مواصلة بسط سلطة الحكومة المركزية، بما في ذلك وجود قوات الأمن الأفغانية، في جميع مقاطعات أفغانستان؛

١٣ - **تهيب** بحكومة أفغانستان أن تقوم، بمساعدة المجتمع الدولي، بطرق منها تحالف عملية الحرية الدائمة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وفقا للمسؤوليات المسندة إلى كل منهما، بمواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها؛

١٤ - **تشيد** بقوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة لما تبذله من جهود من أجل تحسين الظروف الأمنية في أفغانستان؛

١٥ - **ترحب** بالتطوير المتواصل للجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، وتعترف بما يقدم لهما من دعم دولي، وتدعو إلى تكثيف الجهود الأفغانية والدولية الرامية إلى تحديث وتعزيز كلتا المؤسستين والإدارات الحكومية المتصلة بهما، مع إيلاء اهتمام خاص للشرطة الوطنية الأفغانية، وتعرب عن تقديرها للمساعدة المقدمة من الشركاء الدوليين، وترحب بمواصلة نشر بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، وبالدعم الذي تقدمه منظمة حلف شمال الأطلسي، ولا سيما عن طريق إنشاء بعثتها التدريبية في أفغانستان، وبالمساهمة التي تقرر أن تقدمها قوة الدرك الأوروبية لهذه البعثة، وغيرها من البرامج التدريبية الثنائية، وتشجع على زيادة التنسيق عند الاقتضاء، وترحب ببرنامجي التنمية المركزة للمقاطعات وإصلاح المقاطعات؛

١٦ - **تسلم** في هذا السياق بأن الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية بحاجة إلى دعم إضافي لتعزيز قدراتهما وكفاءتهما المهنية، بوسائل منها توفير المزيد من التدريب والتوجيه لهما وتزويدهما بمعدات وهياكل أساسية أحدث ومواصلة دعم المرتبات؛

١٧ - **تحث** السلطات الأفغانية على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل ضمان سلامة وأمن وحرية تنقل جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في مجالي التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية ووصولهم بأمان ودون عوائق إلى جميع السكان المتضررين وحماية ممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية أو الإنسانية؛

١٨ - **تحث أيضا** السلطات الأفغانية على بذل كل ما في وسعها، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لتقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة؛

١٩ - **تؤكد** أهمية النهوض بالتنفيذ الكامل لبرنامج حل الجماعات المسلحة غير القانونية في جميع أنحاء البلد في ظل سيطرة أفغانية، مع ضمان التنسيق والاتساق مع ما يبذل في هذا الصدد من جهود أخرى، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والتنمية المجتمعية ومكافحة المخدرات والتنمية على صعيد المقاطعات والمبادرات التي يقودها الأفغان بهدف كفالة عدم اشتراك الكيانات والأفراد بصورة غير قانونية في العملية السياسية، ولا سيما في الانتخابات المقبلة، وفقا للقوانين والأنظمة المعتمدة في أفغانستان، وتدعو إلى تقديم دعم كاف لقيام وزارة الداخلية بصورة متزايدة بأداء دورها القيادي في تنفيذ برنامج حل الجماعات المسلحة غير القانونية؛

٢٠ - **ترحب** بالتزام حكومة أفغانستان بالعمل بحزم على حل الجماعات المسلحة غير القانونية، والعمل بهمة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي للوفاء بهذا الالتزام، وتؤكد في هذا الصدد أهمية كل الجهود المبذولة لإيجاد فرص كافية لإدرار الدخل بطرق قانونية، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي لهذه الجهود؛

٢١ - **لا تزال يساورها بالغ القلق** إزاء المشكلة الناجمة عن وجود ملايين الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، والتي تشكل خطرا كبيرا على السكان وعائقا رئيسيا أمام استئناف الأنشطة الاقتصادية وجهود الإنعاش والتعمير؛

٢٢ - **ترحب** بالتقدم المحرز عن طريق برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وتؤيد حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى الوفاء بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام[٧] والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تنسقه الأمم المتحدة وتدمير جميع المخزونات المعروفة أو الجديدة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتقر بالحاجة إلى استمرار المساعدة من المجتمع الدولي في هذا الصدد؛

٢٣ - **تؤكد** أن التعاون الإقليمي يشكل وسيلة فعالة لتعزيز الأمن والتنمية في أفغانستان، وفي هذا الصدد، تشجع على تحسين العلاقات وتوثيق التعاون بين أفغانستان

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٠٥٦، الرقم ٢٥٥٩٧.

وجيرانها، وترحب في هذا الصدد بالمؤتمر الثالث للتعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان المنعقد في إسلام أباد في أيار/مايو ٢٠٠٩، فضلا عن الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية؛

٢٤ - **تتعهد** بأن تواصل دعمها لحكومة وشعب أفغانستان، بعد النجاح في إكمال عملية الانتقال السياسي، في سعيهما إلى إعادة بناء بلدهما وتعزيز أسس الديمقراطية الدستورية واستعادة مكانتهما الحقة في مجتمع الأمم؛

٢٥ - **تشير** إلى ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان في الدستور باعتباره إنجازا سياسيا كبيرا، وتؤكد ضرورة التنفيذ التام لأحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان، وفقا لأحكام القانون الدولي النافذة، بما فيها الأحكام المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمتعا كاملا؛

٢٦ - **تدعو** إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون أي نوع من أنواع التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس نوع الجنس أو العرق أو الدين، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في الدستور الأفغاني والقانون الدولي؛

٢٧ - **تشيد** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد وتشجعها، وتعرب عن قلقها إزاء الآثار الضارة التي تخلفها أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية على التمتع بحقوق الإنسان وعلى قدرة حكومة أفغانستان على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان؛

٢٨ - **تشير** إلى قراري مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وإلى البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩[٨] بشأن حماية المدنيين في التراعات المسلحة، وتعرب عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال، وتلاحظ أن حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة الإجرامية تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الضحايا المدنيين، وتكرر نداءها لاتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل كفالة حماية المدنيين، وتدعو إلى الامتثال التام للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٢٩ - **تدرك** أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة وآمنة وشاملة للجميع باعتبار ذلك خطوة بالغة الأهمية نحو توطيد الديمقراطية لجميع الأفغان على النحو المحدد في

(٨) S/PRST/2009/1.

اتفاق أفغانستان، وتؤكد في هذا الصدد مسؤولية السلطات الأفغانية وضرورة التحضير للانتخابات القادمة بشكل نظامي وفي الوقت المناسب، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة المالية والتقنية، وتشير الى الدور القيادي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق هذه الجهود، وتشجع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إرسال بعثات لمراقبة الانتخابات وفرق للدعم بناء على طلب الحكومة الأفغانية، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم لحكومة أفغانستان لضمان أمن الانتخابات؛

٣٠ - **ترحب** بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان بشأن إصلاح قطاع العدل، وتؤكد الحاجة إلى زيادة وتيرة التقدم باتجاه إنشاء نظام قضائي منصف وفعال باعتبار ذلك خطوة هامة صوب تحقيق هدف تعزيز الحكومة وتوفير الأمن وكفالة سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود الحكومة في هذه المجالات بأسلوب منسق؛

٣١ - **تحث** جميع الهيئات المعنية في هذا الصدد، على تنفيذ برنامج العدالة الوطنية في الوقت المناسب، وتؤكد أهمية تحسين الأمن، وكذلك توفير الحقوق والخدمات القانونية للشعب الأفغاني؛

٣٢ - **تشيد** بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في تخصيص موارد كافية لإعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه من أجل النهوض باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في هذا القطاع، والحد في الوقت نفسه من المخاطر التي يتعرض لها السجناء على صعيد الصحة البدنية والعقلية؛

٣٣ - **تشدد** على أهمية ضمان وصول المنظمات المعنية إلى جميع السجون في أفغانستان، وتدعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حيثما انطبق، وبما يشمل القصر في حال احتجازهم؛

٣٤ - **تلاحظ مع القلق** التقارير التي تشير إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الممارسات العنيفة أو التمييزية والانتهاكات المرتكبة ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية وضد النساء والأطفال ولا سيما الفتيات، وتؤكد ضرورة تعزيز التسامح والحريات الدينية على النحو الذي يكفله الدستور الأفغاني، وتشدد على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية تيسير توفير وسائل انتصاف للضحايا تتسم بالكفاءة والفعالية وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والدولي؛

٣٥ - **تثني** على حكومة أفغانستان لتقديم تقريرها الأول عن الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩، وتشجع على تنفيذ التوصيات الواردة فيه في الوقت المناسب؛

٣٦ - **تؤكد** ضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وترحب في هذا الصدد بالقانون الجديد لوسائل الإعلام باعتباره تقدما هاما، في حين تلاحظ مع القلق تزايد التخويف والعنف اللذين يستهدفان الصحفيين الأفغان والتحديات التي تواجه استقلال وسائط الإعلام، ويدين حالات اختطاف الصحفيين بل وقتلهم على يد جماعات إرهابية ومتطرفة وإجرامية، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في الاعتداءات على الصحفيين وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

٣٧ - **تكرر تأكيد** أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتؤكد ضرورة توسيع نطاق عملياتها في جميع أنحاء أفغانستان وفقا للدستور الأفغاني، وتشجع حكومة أفغانستان على الاضطلاع بمسؤولية متزايدة عن التمويل الأساسي للجنة، وتهيب بالمجتمع الدولي مواصلة دعمه في هذا الصدد؛

٣٨ - **تدعو** إلى قيام حكومة أفغانستان بتنفيذ خطة العمل للسلام والعدالة والمصالحة تنفيذا كاملا، وتشجع على تنفيذ عمليات إعادة الإدماج والمصالحة وتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية التي ترمي إلى إعادة دمج الذين يبدون استعدادهم لنبذ العنف وشجب الإرهاب وقبول الدستور الأفغاني والالتزام بالعمل بشكل بناء من أجل السلام والاستقرار والتنمية في إطار الدستور الأفغاني ودون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وتذكر بالقرارات الأخرى ذات الصلة في هذا الخصوص؛

٣٩ - **تشير** إلى قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بشأن المرأة والسلام والأمن، وتثني على الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تعميم مراعاة القضايا الجنسانية ومن أجل حماية وتعزيز المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل على النحو الذي تكفله جملة أمور منها تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٩] والدستور الأفغاني، وتكرر التأكيد على

(٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

استمرار أهمية مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان والمساواة أمام القانون والمساواة في إمكانية الحصول على المشورة القانونية دون تمييز من أي نوع؛

٤٠ - **تؤكد من جديد**، في ضوء التشريعات التي اعتمدت مؤخرا، على أهمية استمرار التمسك بالالتزامات الدولية من أجل النهوض بحقوق المرأة، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وترحب بالمرسوم الرئاسي بشأن القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وتدعو إلى تنفيذه في الوقت المناسب، وتعرب عن تقديرها لعزم حكومة أفغانستان على تقديم تقرير إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٠؛

٤١ - **تدين بشدة** حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما إذا كان موجها ضد النساء الناشطات والنساء البارزات في الحياة العامة، حيثما وقعت في أفغانستان، بما في ذلك القتل والتشويه و ''القتل بدافع الشرف'' في أجزاء معينة من البلد؛

٤٢ - **ترحب** بقيام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بإنشاء صندوق خاص لحماية النساء المعرضات للخطر بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

٤٣ - **ترحب أيضا** بتنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان والجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة أفغانستان لمكافحة التمييز، وتحث الحكومة على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، ولا سيما المرأة، بصورة فعالة في وضع وتنفيذ برامج الإغاثة والإصلاح والإنعاش والتعمير، وتشجع على جمع واستعمال بيانات إحصائية مصنفة حسب نوع الجنس من أجل توفير معلومات عن العنف الجنساني وتتبع التقدم المحرز في إدماج المرأة التام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل دقيق؛

٤٤ - **ترحب** بهذه الانجازات وتؤكد ضرورة استمرار التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وفقا للالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الدولي، وتمكين المرأة في الحياة السياسية الأفغانية مما سيساعد على توطيد السلام الدائم والاستقرار الوطني في أفغانستان، وتلاحظ في الوقت نفسه ضرورة تعزيز العمل على تمكين المرأة أيضا على صعيد المقاطعات، لتسهيل حصول المرأة على فرص العمل وضمان محو الأمية والتدريب المهني وتنظيم المشاريع النسائية، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم للمؤسسات الأفغانية في هذا الصدد؛

٤٥ - **تؤكد** الحاجة إلى ضرورة كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال في أفغانستان، وترحب بتقديم التقرير الأولي لأفغانستان إلى لجنة حقوق الطفل،

وتشير إلى ضرورة تنفيذ جميع الدول الأطراف الكامل لاتفاقية حقوق الطفل[١٠] وبروتوكوليها الاختياريين[١١] وقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بشأن الأطفال والتراعات المسلحة؛

٤٦ - **تعرب عن قلقها** في هذا الصدد إزاء استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية في أفغانستان على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراعات المسلحة المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨[١٢]، وتؤكد أهمية إنهاء استخدام الأطفال بما يخالف القانون الدولي، وترحب بما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم والتزامها الراسخ في هذا الخصوص، بما في ذلك الإدانة الشديدة لأي استغلال للأطفال[١٣]؛

٤٧ - **ترحب** باعتماد حكومة أفغانستان لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال، وترحب أيضا بالمبادرات المتخذة لسن تشريع بشأن الاتجار بالبشر استرشادا ببروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[١٤]، وتؤكد أهمية النظر في أن تصبح أفغانستان طرفا في هذا البروتوكول؛

٤٨ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تواصل إصلاح قطاع الإدارة العامة على نحو فعال من أجل إعمال سيادة القانون وضمان الحكم الرشيد والمساءلة على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء، وتؤكد أهمية استيفاء المعايير المتصلة بكل منها في اتفاق أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي؛

٤٩ - **ترحب** بتعيين المسؤولين في الفريق المعني بالتعيينات في الوظائف العليا، وتشجع حكومة أفغانستان على الاستفادة من هذا الفريق بشكل فعال، من أجل أن يتم تعيين كبار المسؤولين بكفاءة وشفافية أكبر؛

---

(١٠) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(١١) المرجع نفسه، المجلدان ٢١٧١ و ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٢) S/2008/695.

(١٣) انظر A/63/372-S/2008/617.

(١٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

٥٠ - **تشجع** المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول المانحة، على مساعدة حكومة أفغانستان على جعل بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أولوية تشمل جميع القطاعات؛ وأن تتلاءم مع الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان، بما في ذلك عمل اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، من أجل بناء القدرات الإدارية على الصعيدين الوطني والمحلي؛

٥١ - **ترحب** بتصديق أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١٥]، وتدعو حكومة أفغانستان إلى تحقيق المزيد من التقدم في جهودها الرامية إلى إنشاء إدارة أكثر فعالية ومساءلة وشفافية، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، تتولى قيادة مكافحة الفساد وفقا لاتفاق أفغانستان، وتلاحظ مع القلق العميق آثار الفساد فيما يتعلق بالأمن والحكم الرشيد ومكافحة صناعة المخدرات والتنمية الاقتصادية؛

٥٢ - **تشيد** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان حاليا لتحسين الحكم والإدارة في أفغانستان من خلال إنشاء المديرية المستقلة للحكم المحلي، وتؤكد ما لإنشاء مؤسسات وجهات فاعلة على الصعيد المحلي تكون أكثر وضوحا ومساءلة وقدرة من أهمية في الحد من الحيز السياسي للمتمردين، وتهيب بالسلطات الأفغانية والمجتمع الدولي أن تدعم عمل المديرية بقوة، وتشجع الحكومة بقوة على الموافقة على سياسة الحكم على الصعيد المحلي وتنفيذها من أجل تعزيز مؤسسات الحكم على الصعيد دون الوطني، وتخصيص المزيد من الموارد ومنح المزيد من الصلاحيات لحكومات المقاطعات، وتتطلع إلى وضع خطة قوية للتنفيذ؛

٥٣ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تعالج، بمساعدة من المجتمع الدولي، مسألة المطالبات المتعلقة بملكية الأراضي من خلال برنامج شامل لإصدار سندات الملكية، يشمل التسجيل الرسمي لجميع الممتلكات وتحسين أمن حقوق الملكية، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل في هذا الصدد؛

٥٤ - **ترحب** باستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان وبتقريرها المرحلي السنوي الأول[١٦]، وكذلك بالمزيد من الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥٥ - **ترحب أيضا** بمواصلة وتزايد تولي حكومة أفغانستان لزمام جهود التأهيل والتعمير والتنمية، وتؤكد على الحاجة الماسة إلى توليها زمام الأمور في جميع ميادين الحكم

---

(١٥) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

(١٦) متاح على الموقع www.ands.gov.af.

وإلى تحسين قدراتها المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونات على نحو أكثر فعالية؛

٥٦ - **تؤكد** الحاجة إلى استمرار وجود التزام دولي قوي بتقديم المساعدة الإنسانية وإلى برامج للإنعاش والتأهيل والتعمير والتنمية تتولى زمامها حكومة أفغانستان، وتعرب في الوقت نفسه عن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة ولجميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يواصل موظفوها الدوليون والمحليون تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الفترة الانتقالية والاحتياجات الإنمائية لأفغانستان على الرغم من تزايد الشواغل الأمنية والصعوبات في الوصول إلى بعض المناطق؛

٥٧ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي للعمل الذي يضطلع به في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية من أجل تعمير أفغانستان وتنميتها، وتدرك ضرورة المضي في تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم قدرة حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة، وعلى النهوض بالتنمية؛

٥٨ - **تحث** حكومة أفغانستان على تعزيز الجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات في القطاعات الرئيسية لتقديم الخدمات، مثل الطاقة ومياه الشرب، كشروط مسبقة لتحقيق التقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتثني على الحكومة الأفغانية لما بذلته من جهود حتى الآن لزيادة الإيرادات والضرائب المحصلة لتحقيق الاستدامة المالية وتحث على مواصلة الالتزام بتوليد الدخل؛

٥٩ - **تعرب عن تقديرها** للعمل الذي تضطلع به أفرقة تعمير المقاطعات؛

٦٠ - **تناشد على وجه الاستعجال** جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل تقديم كل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والمالية والتعليمية والتقنية والمادية والمساعدة من أجل الإنعاش والتعمير والتنمية إلى أفغانستان، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقا لاستراتيجيتها الوطنية للتنمية، وتشير في هذا الصدد إلى الدور الرائد الذي تضطلع به البعثة في تنسيق الجهود الدولية؛

٦١ - **تحث** المجتمع الدولي، وفقا لاتفاق أفغانستان، على زيادة نسبة المساعدة التي يقدمها المانحون بشكل مباشر إلى الميزانية الأساسية، على النحو الذي يتفق عليه بشكل ثنائي بين حكومة أفغانستان وكل مانح على حدة ومن خلال طرائق تمويل أخرى للميزانية الأساسية يمكن التنبؤ بها بشكل أفضل تشارك فيها الحكومة، من قبيل الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان والصندوق الاستئماني للقانون والنظام؛

٦٢ - **تدعو** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة إلى أفغانستان إلى التركيز على بناء المؤسسات بصورة منسقة وإلى كفالة أن يكمل عملها هذا تنمية اقتصاد يتسم بسياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وإنشاء قطاع مالي يقدم الخدمات إلى جهات عدة منها المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية ووضع أنظمة تجارية شفافة وإقرار المساءلة، وأن يساهم في ذلك؛

٦٣ - **تشجع** المجتمع الدولي وقطاع الشركات على دعم الاقتصاد الأفغاني كتدبير لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وعلى القيام، في هذا الصدد، بدراسة إمكانات تعزيز الشراء المحلي؛

٦٤ - **تشجع** جميع الدول وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على التعجيل بتوسيع التعاون الزراعي مع أفغانستان، وضمن الإطار الوطني للتنمية الزراعية، وبما يتماشى مع استراتيجية أفغانستان الإنمائية الوطنية؛

٦٥ - **ترحب** بجميع الجهود الرامية إلى زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتسلم بالدور الهام الذي تضطلع به منظمة التعاون الاقتصادي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في تعزيز التنمية في أفغانستان؛

٦٦ - **تدعو** إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك تدابير تيسير التجارة الإقليمية، من أجل زيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، آخذة بعين الاعتبار الدور التاريخي لأفغانستان باعتبارها جسرا بريا في آسيا؛

٦٧ - **تكرر تأكيد** ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصا للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام، وتشير إلى الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم باعتبارها أساسا يبشر بتحقيق مزيد من الإنجازات، وتؤكد كذلك من جديد الحاجة إلى توفير التدريب المهني للمراهقين؛

٦٨ - **تسلم** بالاحتياجات الخاصة للفتيات، وتدين بشدة الهجمات الإرهابية على المرافق التعليمية، ولا سيما المرافق الخاصة بالفتيات الأفغانيات، وتشجع حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتوسيع تلك المرافق وتوفير التدريب للموظفين الفنيين وتشجيع استفادة جميع أفراد المجتمع الأفغاني، بمن فيهم سكان المناطق النائية، استفادة تامة منها وعلى قدم المساواة؛

٦٩ - **ترحب** باستمرار عودة اللاجئين والمشردين داخليا بصورة طوعية وعلى نحو مستدام، في حين تلاحظ مع القلق أن الظروف السائدة في أنحاء من أفغانستان ليست مواتية بعد للعودة الآمنة والمستدامة إلى بعض الأماكن التي أتوا منها؛

٧٠ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات التي لا تزال تستضيف اللاجئين الأفغان، معترفة بالعبء الضخم الذي تحملته حتى الآن في هذا الصدد، وتذكر البلدان المضيفة والمجتمع الدولي بما يقع عليها من التزامات بموجب القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين وبمبدأ العودة الطوعية وبالحق في التماس اللجوء وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إليهم دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم الرعاية لهم؛

٧١ - **تحث** حكومة أفغانستان على مواصلة تعزيز ما تبذله من جهود، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تهيئة الظروف المواتية لعودة وإدماج من تبقى من الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بصورة طوعية وآمنة ومستدامة تحفظ كرامتهم؛

٧٢ - **تلاحظ** في هذا الصدد استمرار العمل البناء بين بلدان المنطقة وبالاتفاقات الثلاثية الأطراف المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة أفغانستان وحكومات البلدان المضيفة للاجئين من أفغانستان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية؛

٧٣ - **تدعو** إلى توفير مساعدة دولية مستمرة للأعداد الضخمة من الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا لتيسير عودتهم بصورة طوعية وآمنة ومنظمة تحفظ لهم كرامتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع على نحو مستدام إسهاما في إحلال الاستقرار في البلد برمته؛

٧٤ - **تسلم** بأن التخلف وانعدام القدرات يزيدان من ضعف أفغانستان في مواجهة الكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية، وتحث حكومة أفغانستان في هذا الصدد على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتحديث القطاع الزراعي وتعزيز إنتاجها الزراعي، مما يقلل من ضعف أفغانستان في مواجهة العوامل الخارجية السلبية مثل الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية؛

٧٥ - **تشيد** بسرعة ونجاح جهود الإغاثة التي بذلتها حكومة أفغانستان والدول المانحة خلال أزمة الغذاء في العام الماضي، لكنها لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الإنسانية بوجه عام، وتشدد على استمرار الحاجة إلى المساعدات الغذائية، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي من أجل الوفاء في وقت مبكر، وقبل حلول فصل الشتاء، بهدف تمويل خطة العمل الإنسانية لأفغانستان؛

٧٦ - **ترحب** بتزايد عدد المقاطعات التي لم يعد يزرع فيها الخشخاش وبالتطورات الإيجابية الأخرى في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وفقا لما أفاد به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠٠٩ الصادرة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩[١٧]، ولكنها تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء استمرار زراعة المخدرات وإنتاجها في أفغانستان بشكل يتركز أساسا في المناطق التي تنشط فيها بصفة خاصة حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية واستمرار الاتجار بالمخدرات، وتؤكد الحاجة إلى قيام حكومة أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل المزيد من الجهود المنسقة والحازمة لمحاربة هذا البلاء؛

٧٧ - **تشدد** على أهمية اتباع نهج شامل للتصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان، والذي، لكي يكون فعالا، يجب إدماجه في السياق الأوسع للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتؤكد أن وضع برامج بديلة لكسب الرزق أمر ذو أهمية رئيسية في نجاح الجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان؛

٧٨ - **تلاحظ مع بالغ القلق** تزايد قوة الترابط بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية التي تشكل خطرا جسيما يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في هذا الصدد، بما في ذلك القرار ١٧٣٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

٧٩ - **تدعو** جميع الدول الأعضاء في هذا الصدد إلى مواصلة تكثيف جهودها الرامية للحد من الطلب على المخدرات في بلدانها وعلى الصعيد العالمي من أجل المساهمة في استدامة القضاء على الزراعة غير المشروعة في أفغانستان؛

٨٠ - **تؤكد** ضرورة منع الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات، بما في ذلك الهيروين المعد للاستخدام غير المشروع في أفغانستان، ومنع تسريبها، وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨)؛

٨١ - **تحث** حكومة أفغانستان على العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تعميم مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية وعلى كفالة أن تشكل مكافحة المخدرات جزءا أساسيا من النهج الشامل وعلى زيادة جهودها في مكافحة زراعة الأفيون والاتجار

(١٧) متاحة على الموقع www.unodc.org/unodc/en/crop.monitoring/index.html.

بالمخدرات وفقا للخطة المتوازنة ذات الأركان الثمانية الواردة في الاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات[١٨]؛

٨٢ - **تثني** على الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد والجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك خطة التنفيذ المحددة الأولويات، وتحث الحكومة والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة، وبخاصة لوقف إنتاج المخدرات والاتجار بها، عن طريق مواصلة الخطوات العملية المحددة في الاستراتيجية وفي اتفاق أفغانستان وعن طريق اتخاذ مبادرات مثل مبادرة ذوي الأداء الجيد التي وضعت من أجل تقديم حوافز لحكام المقاطعات للتقليل من زراعة المخدرات في مقاطعاتهم، وتشجع السلطات الأفغانية على العمل على مستوى المقاطعات لوضع خطط تنفيذ مفصلة لمكافحة المخدرات؛

٨٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يساعد حكومة أفغانستان على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات الرامية إلى القضاء على زراعة وإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها، بطرق عدة منها زيادة دعم إنفاذ القوانين الأفغانية ووكالات العدالة الجنائية والتنمية الزراعية والريفية والحد من الطلب وإتلاف المحاصيل غير المشروعة وزيادة الوعي العام وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات وإقامة مراكز لرعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم وإيجاد سبل عيش بديلة للمزارعين، وتؤكد من جديد دعوتها للمجتمع الدولي لتوجيه التمويل المخصص لمكافحة المخدرات من خلال حكومة أفغانستان قدر الإمكان؛

٨٤ - **تحث** حكومة أفغانستان على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، بتشجيع تنمية سبل العيش المستدامة في قطاع الإنتاج النظامي وغيره من القطاعات وعلى تيسير الحصول على قروض وتمويلات معقولة ومستدامة في المناطق الريفية، وبالتالي إدخال تحسينات نوعية ملموسة في حياة الناس وصحتهم وأمنهم، لا سيما في المناطق الريفية؛

٨٥ - **تعرب عن تأييدها** لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الآتية من أفغانستان والسلائف المرسلة إلى أفغانستان والدول المجاورة والبلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها لتعزيز سبل مكافحة المخدرات ورصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية، وتحيط علما بإنشاء المركز الإقليمي لتنسيق المعلومات في آسيا الوسطى في ألماتي في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٩؛

---

(١٨) S/2006/106، المرفق.

٨٦ - **تهيب** بالدول أن تعمل على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الخطر المتزايد الذي يشكله للمجتمع الدولي إنتاج المخدرات غير المشروع في أفغانستان والاتجار بالمخدرات، وتقر بالتقدم الذي أحرزته المبادرات ذات الصلة في إطار ميثاق باريس واتفاق طهران بشأن مبادرة ثلاثية تشترك فيها أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، والاجتماع الثالث للقمة الثلاثية بين أفغانستان وباكستان وتركيا، وتؤكد أهمية إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ هذه المبادرات؛

٨٧ - **تشيد** بذكرى جميع من فقدوا أرواحهم البريئة في الحرب ضد تجار المخدرات، ولا سيما أفراد قوات الأمن في أفغانستان والبلدان المجاورة؛

٨٨ - **ترحب** بالمبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون في إدارة المناطق الحدودية بين أفغانستان وجيرانها في مجال مكافحة المخدرات ولا سيما البعد المالي، وتؤكد على أهمية مواصلة هذا التعاون لا سيما من خلال ترتيبات ثنائية، وتلك التي أطلقتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي؛

٨٩ - **تؤكد** أهمية قيام الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في إطار المسؤوليات المسندة إليها، بزيادة الدعم التعاوني الفعال للجهود المتواصلة التي تقودها أفغانستان من أجل التصدي للخطر الذي يمثله إنتاج المخدرات والاتجار بها غير المشروعين، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

٩٠ - **تعرب عن تقديرها** للبعثة لما أنجزته من عمل وفق التكليف الصادر عن مجلس الأمن في قراره ١٨٦٨ (٢٠٠٩)، ويشدد على أهمية استمرار الدور المحوري والمحايد الذي تؤديه البعثة في تعزيز وتنسيق المشاركة الدولية على نحو أكثر اتساقا؛

٩١ - **ترحب** بما يجري من توسيع لوجود البعثة في مقاطعات إضافية، مما يضمن أن تفي الأمم المتحدة بدورها التنسيقي الأساسي، وتشجع البعثة على توطيد وجودها ومواصلة توسعها في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في الجنوب، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك؛

٩٢ - **تؤكد** الحاجة إلى كفالة تزويد البعثة بما يكفي من الموارد لأداء ولايتها؛

٩٣ - **تسلم** بالدور المحوري الذي يضطلع به المجلس المشترك للتنسيق والرصد في تيسير ورصد تنفيذ اتفاق أفغانستان، وتؤكد دور المجلس في دعم أفغانستان بطرق عدة منها تنسيق البرامج الدولية للمساعدة والتعمير، وترحب بالجهود الأخرى الرامية إلى توفير توجيه مناسب وتشجيع قيام مشاركة دولية أكثر اتساقا؛

٩٤ - **تشيد** بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأطراف الموقعة على إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[١٩] من أجل تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب الإعلان، كما تهيب بسائر الدول أن تحترم تلك الأحكام وتدعم تنفيذها وأن تعزز الاستقرار الإقليمي؛

٩٥ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها حكومات أفغانستان والدول المجاورة الشريكة لتوطيد الثقة والتعاون فيما بينها وتشجع هذه الجهود، وتتطلع، حسب الاقتضاء، إلى زيادة التعاون بين أفغانستان وجميع البلدان المجاورة لها وشركائها الإقليميين والمنظمات الإقليمية في محاربة حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية وفي تعزيز السلام والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها؛

٩٦ - **ترحب أيضا** بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة أفغانستان وجيرانها وشركاؤها الإقليميون لتعزيز الثقة والتعاون فيما بينها، فضلا عن مبادرات التعاون الأخيرة التي وضعتها البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاجتماع الوزاري المعقود في لاسيل سان كلو، فرنسا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ واجتماعات القمة الثلاثية: بين أفغانستان وباكستان وتركيا في أنقرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ وبين أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية في أيار/مايو ٢٠٠٩؛ وبين أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية في أيار/مايو ٢٠٠٩؛ وبين أفغانستان وباكستان وطاجيكستان في حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ واجتماع القمة الرباعي بين الاتحاد الروسي وأفغانستان وباكستان وطاجيكستان، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ أيضا، فضلا عن الجهود التي بذلتها منظمة شانغهاى للتعاون والمبادرات في إطار عملية دبي، لتعزيز استقرار البلد وتنميته؛ وتعتبر هذه الجهود ضرورية لتعزيز التعاون في القطاع الاقتصادي والتنمية كوسيلة لتحقيق اندماج أفغانستان التام في الاقتصاد الإقليمي والعالمي؛

٩٧ - **تعرب عن تقديرها** للالتزام المتواصل من جانب المجتمع الدولي بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتشير إلى الدعم الدولي الإضافي كما تم التعهد به، وترحب بالمؤتمر الاستثنائي حول أفغانستان الذي عقد في موسكو في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ تحت رعاية منظمة شنغهاي للتعاون، والمؤتمر الدولي حول أفغانستان الذي عقد في لاهاي يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، وترحب بالعلاقات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأفغانستان؛

---

(١٩) S/2002/1416، المرفق.

٩٨ - **ترحب** بدورة الاتصال لاجتماع وزراء خارجية مجموعة البلدان الثمانية التي عقدت في تريستا، إيطاليا في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وتشجع مجموعة البلدان الثمانية على مواصلة تشجيع ودعم التعاون بين أفغانستان وجيرانها من خلال التشاور والاتفاق المتبادلين، بما في ذلك تنفيذ مشاريع إنمائية في مجالات مثل إعادة توطين اللاجئين، وإدارة مناطق الحدود والتنمية الاقتصادية؛

٩٩ - **تعرب عن تقديرها** للجهود التي يبذلها أعضاء اللجنة الثلاثية، وهم أفغانستان وباكستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، من أجل مواصلة التصدي للأنشطة العابرة للحدود وتوسيع نطاق تعاونها؛

١٠٠ - **تؤكد** على ضرورة إقامة علاقات مدنية عسكرية بين الجهات الفاعلة الدولية حسب الاقتضاء على جميع المستويات وتعزيز تلك العلاقات واستعراضها من أجل ضمان تكامل العمل المضطلع به على أساس مختلف الولايات والمزايا النسبية للجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي ومجال إنفاذ القانون والمجال العسكري في أفغانستان، واضعة في الاعتبار الدور التنسيقي المحوري والمحايد المنوط بالأمم المتحدة؛

١٠١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل ستة أشهر خلال دورتها الرابعة والستين تقريرا عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١٠٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين البند المعنون ''الحالة في أفغانستان''.